

في الوقت الموسوع ما لم يظن ما نعلم من الفعل كوت وقتل وحيض ونحوه وكذا من يقدر على شرطها في اول الوقت دون آخره ليس له تأخيرها عند وجود الشرط ونقل بعض اصحابنا الاجماع على ان من أخر الواجب الموسوع من ظن مانع موت او غيره ونقل بعضهم بان من عم ظن البقاء اجماعاً فاذا فعل المكلف العبادة مع ظن المانع فلا كلام واما اذا لم يبا درويان خطأ ظنه بان عاش ففعل بعد الوقت الذي ظنه فقال القاضي ان ابوبكر والخديجة يكون ما فعله قضاء وقاله اصحابنا وغيرهم اذ لأن ظنه قد بان خطأ اذ علمت ذلك فمن فرغ في المسئلة عدة مسائل **منها** اذا باع ما له ابيه يظن حياته ثم بان ميتا فهل يصح البيع الم في المسئلة قولان وقيل روايتان مدر كهما اذكرنا وكذلك اذا باع مال غيره يظن انه لم يملك فيه ثم بان انه وكل فيه وفي صحة البيع وجهان **ومنها** اذا طلق امرأة يظنها اجنبية فبانت زوجته هل يطلق ام لا في المسئلة روايتان **ومنها** اذا لقي امرأة في الطريق فقال تنحي يا حرة فاذا اهرامته وفيها الخلاف ايضا ونص احمد على ذلك وفي المعنى احتمال بالتفريق لان هذا يقال كثيرا في الطريق **ومنها** لو امره غيره باعتاق عبد يظن انه للأخر فبين ان عبد له هل يعتق ام لا قال صاحب التلخيص محتمل تخريجه على من اعتق عبد في ظلمة ثم تبين انه عبده لكن يرجح هنا على الآخر بالقيمة لتغيره له ويحتمل انه لا يقدر لتغيره بخلاف ما اذا لم يعرفه احد فانه غير معلور فينفذ عنه لمصادقة ملكة اذ المخاطبة بالعق لغير شبهة بعتق الهازل والمتلاعب فينفذ وكذا في الطلاق قال شيخنا ونظير هذا في الطلاق ان يوكل شخص في تطلق زوجته ويستبرأ الى امرأة معينة فيطلقها ظانا انها امرأة الموكل ثم تبين انها امرأته **ومنها** لو اشترى ابنا يظن انه لا يقدر على تخلصه فبان بخلافه فهل يصح العقد ام لا في المسئلة وجهان لا اعتقاده فقد شرط الصحة وهو موجود في الماطن وفي المعنى احتمال ثالث بالفرق بين من يعلم ان البيع يفسد بالجزع عن تسليم المبيع فيفسد البيع في حقه لانه متلاعب وبين من لا يعلم ذلك فيصح لانه لم يقدم على ما يعتقد به بالاطلاق وقد بين وجود شرط

صحته وهذا بين ان المسئلة النفاثا الى المسئلة بيع الهازل والمشمور بطلانه وهو قول القاضي وقال ابو الخطاب في انتصاره هو صحيح **ومنها** لو وطئ زوجته ظانا انها اجنبية فهل يجل من طلقها اطلاقا ام لا في المسئلة قولان المذهب انها تحل وبأن ثم على نيته **ومنها** اذا صل خلف شخص يظنه غير متبذع وقتلنا لا تصح امامته فان بعد الصلاة مستدعا اعد ذكره في الفصول لأن المتبذع لا يؤم بخلاف الحديث فان المتبذع يؤم **ومنها** لو ظن سجد سهو فسجد ثم يقن ان لا سهو قال في التلخيص يسجد سجدة في السهو لزيادة السجدتين ولنا وجه لا يسجد فيه **ومنها** اذا عمل نجاسة ظانا انها من الطاهر لم تبين له انها نجاسة هل تلزمه اعادة ام لا يخرج في المسئلة روايتان بناء على الروايتين فيمن صلى ثم وجد عليه نجاسة بعد الصلاة لم يكن علم بها **ومنها** لو دعى امرأة محرمة عليه فاجابه غيرها فوطئها يظنها المدعوة فعليه الحد سواء كانت المدعوة له فيها شبهة كالجارية المشتركة او لم تكن جرم به صاحب المعنى لانه لا يجدر به هذا قال كالوقتل رجل يظنه ابنه فبان اجنبيا **ومنها** من قتل من يظنه اربعمائة ذميا او عبدا فبان انه قد عتق او اسلم او قتل رجل يظنه قاتل ابيه فتم بكنه هل يجب عليه القودام لا في المسئلة قولان المذهب وجوبه فعلى المذهب لو ظنه او علمه مرثدا فبان انه قد اسلم نفس وجوب القود قولان **ومنها** لو رأى شيئا يظنه حجرا فاذا هو صيد فهل يجل ام لا المذهب انه لا يجل وابد ابو الخطاب احتمالاً بالحل واختاره الشيخ ابو محمد قال فلو شئتك هل هو صيد ام لا او غلب على ظنه انه ليس بصيد لم ينج قال في الترميب ولو سمع حسنا يظنه آدميا فصادف صيدا فهو حرام قدام ولم يذكر فيها احتمال ابو الخطاب فيما اذا ظنه حجرا فاذا هو صيد ويمكن الفرق بينهم ما باجابه روي الحجر اذا ظنه حجرا دون روي الأدمي **ومنها** اذا غلب على ظنه ان صلواته قد تمت فكلمت تبين انها لم تتم فثلاث روايات نالها تبطل صلاة المأموم دون الامام هذا أحد الطريقه للاصحاب **ومنها** لو اكل يظن او يعتقد انه ليل فبان انها الا في اوله وآخره فهل يجب القضاء ام لا المذهب وجوب القضاء وحكي صاحب الرعاية